السياسات الاجتماعية المنتهجة في الجزائر لحل أزمة البطالة والسكن.

مفيدة مقورة، طالبة دكتوراه.
تحت إشراف الأستاذ الدكتور: رياض بوريش.
جامعة قسنطينة 3 (صالح بوبنيدر).

ملخص:

تعتبر السياسة الاجتماعية جزء من السياسة العامة، وذلك لكونها مجموعة السياسات والبرامج الحكومية الموجهة لمعالجة القضايا والمشاكل الاجتماعية القائمة في المجتمع، والتي تهدف أساسا لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والارتقاء به من مستوى الى مستوى أحسن منه ، وعليه فان هذه الدراسة تهدف الى إبراز الواقع الاجتماعي في الجزائر، والأزمات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع، مع تسليط الضوء على كل من أزمتي البطالة والسكن، باعتبارهما أهم أزمتين في الدولة الجزائرية، بالإضافة الى السياسات والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ، والتحديات التي تواجهها في سبيل القضاء على أزمتي البطالة والسكن.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاجتماعية، السكن، البطالة.

Abstract :

Social policy is part of public policy, As it is a set of government policies and programs aimed at addressing the social issues and problems existing in society, Which are mainly aimed at improving the standard of living of individuals, And upgrading it from level to level better than it, Therefore, this study aims to highlight the social reality in Algeria, and the social crises experienced by society, Highlighting both the crises of unemployment and housing, as the two most important crises in the Algerian state, In addition to the policies and efforts exerted by the Algerian state, and the challenges it faces in order to eliminate the unemployment and housing crises.

Key Words : Social policies, housing, unemployment.

مقدمة.

تعتبر الظروف الاجتماعية أحد أهم مقاييس مدى تقدم وتخلف الدول، كما تعتبر أهم العوامل التي تضمن استقرار المجتمعات، وعليه فان تأثير العوامل الاجتماعية على السياسة العامة، ينطلق من الأزمات التي تسببها الظروف الاجتماعية مثل (بطالة، سكن، صحة. تعليم، سوء الخدمات المقدمة...الخ)، الأمر الذي جعل

السياسة الاجتماعية تعرف اهتماما كبيرا من طرف الدولة، وذلك لارتباطها المباشر بظروف حياة الأفراد اليومية، حيث تهدف السياسات الاجتماعية وباعتبارها جزء من السياسة العامة للدول الى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والارتقاء بهم من وضع الى وضع أحسن منه، وعليه فان الدول ومن خلال السياسات الاجتماعية تسعى لفهم المشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع التي تؤثر على أنماط الحياة الاجتماعية والعمل على احتواءها من خلال ما تقوم به من مجهودات وبرامج الهدف منها تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع، وتواجه الجزائر العديد من التحديات الاجتماعية كالتعليم، الصحة، السكن والبطالة، بالإضافة الى مختلف المشاكل التي بدأت تتفاقم في الآونة الأخيرة مثل الهجرة غير شرعية ومشكل المخدرات، وغيرها، ولعل أهم هذه المشاكل والتي تؤدي بدورها الى خلق العديد من المشاكل الأخرى هي مشكل السكن والبطالة، والتي تواجه الدولة الجزائرية تحديات كبيرة في سبيل القضاء عليها، الأمر الذي يقودنا الى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسات الاجتماعية في الجزائر في حل أزمة السكن والبطالة؟

من خلال هذه الإشكالية قمنا بطرح عدة تساؤلات :

ما هي السياسات الاجتماعية؟ وفيما تتمثل أهم عناصرها؟

كيف أثرت كل من أزمة السكن والبطالة على السياسات المنتهجة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات والبرامج بغية القضاء على أزمة السكن والبطالة.

شكلت كل من أزمة السكن والبطالة دافعا ومحركا للدولة من أجل القضاء عليها.

1- السياسات الاجتماعية: المفهوم والعناصر.

أولا: مفهوم السياسات الاجتماعية.

السياسة الاجتماعية من وجهة نظر الأوربيين هي السياسة التي تهتم بدراسة الأنظمة الاجتماعية الضرورية، للإنسان كتوفير الرفاهية وتنميتها، ويفضل الأوربيون إضافة مدة الرفاهية والعيش الكريم لان الرفاهية في رأيهم هي الطريقة التي يكون عليها الناس، وتتوفر عن طريق الخدمات الضرورية، مثل نظم الرعاية الاجتماعية والتربية وتوفير الشغل، والأجور العادلة، لكن الآن يجب البحث عن طريق تنظيم وتوفير هذه الأمور واستدامتها من طرف الحكومات والهيئات الرسمية والمؤسسات والجماعات الاجتماعية والجمعيات الخيرية المحلية،(رسمية وغير رسمية)، وعبر الأحياء

والعائلات، وعليه فان فهم هذه الأمور يقودنا الى استيعاب معنى السياسات الاجتماعية،[1] التي تعبر بطريقة مباشرة عن سياسات مصممة بمجال الرعاية الاجتماعية كأحد مجالات السياسة الاجتماعية.[2]

وعليه فان السياسات الاجتماعية تعبر عن محصلة الأفكار المنظمة التي تستمد من ايديولجية المجتمع، والتي تهدف الى تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى في مجالات خاصة بالخدمات والبرامج الاجتماعية عن طريق مجموعة من جهود التخطيط للخدمات الاجتماعية،[3] وتنطلق عملية صنع السياسة الاجتماعية بمجموعة من الأنشطة تتضمن تحديد المشكلات التي يعاني منها المجتمع والتي تنتهي بقرارات مناسبة حيال ذلك،[4] وترتبط هذه السياسات ارتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية، فهي عملية توجيه حكومية لمواجهة المشكلات العامة والقضايا المجتمعية.[5] من خلال هذه التعريف نجد أن السياسات العامة الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من المخططات والبرامج الحكومية، والتي تهدف الى تحسين الأوضاع الاجتماعية القائمة، حيث تنطلق من تحديد المشكلات المجتمعية الراهنة وتنتهي بصياغة سياسات وقرارات مناسبة لحل هذه المشكلات، وتراعي في ذلك تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعيين.

ثانيا: عناصر السياسات الاجتماعية:

يقصد بعناصر السياسات الاجتماعية مجموعة من المكونات التي تنطلق منها عملية صنع السياسات الاجتماعية والتي تكمل بعضها البعض، لتشكل في الأخير نسق

---

[1] مسعود البلى، ***واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص. 31.

[2] Michael Hill, ***Under standing social policy***, (new jersey : black Publishers), p.14.

[3] Karen k. kirst, ***introduction to social work and social welfare- critical thinking perspective***, (new York : Brooks kole), p.179.

[4] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، ***السياسة العامة الاجتماعية***، (عمان: دار الفكر، ط1، 2015)، ص.19.

[5] Jon Simon saoep, ***social policy in encyclopedia of social work***, 20the Edition, NASW press, New York, oxford university, p.178.

اجتماعي يهدف الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد، والتي يطلق عليها السياسات الاجتماعية، وتشمل هذه العناصر:[6]

أ- اتخاذ القرارات:

هي عملية سياسية بالدرجة الأولى، وتتمثل في مجموعة القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى مجموعة من الأجهزة ذات الصلاحية والمخولة لهم سلطة اتخاذ القرار وإصداره، ومن أهم هذه السلطات السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والمجالس الشعبية.

ب- الإيديولوجية السائدة في المجتمع:

تتمثل في مجموعة الأفكار المذهبية التي يعتنقها الغالبية العظمى من المجتمع، وهي الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بطبقاته كافة، وهي خليط من الذات الثقافي والاجتماعي والحضاري والآداب العامة المتفاعلة معا لشعب من الشعوب.

ج- الأهداف بعيدة المدى:

هي مجموعة الغايات المطلوب تحقيقها حتى يتمتع أفراد المجتمع بالرفاهية، ومن بين الأهداف العامة التي يسعى الدول الى تحقيقها توفير مظلة من التأمينات تشمل جميع الأفراد مثل توفير فرص التعليم لكل المواطنين وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير كافة برامج الرعاية للأطفال والشباب والفئات الخاصة وغيرها.

د- الاتجاهات الملزمة والمنظمة للعمل الاجتماعي:

ونقصد بها القواعد والمبادئ التي تحدد أبعاد العمل ومستواه، وتتحدد أهم الاتجاهات العامة في المجتمع من خلال الديمقراطية في إصدار القرارات والتفكير الجماعي ومنع احتكار القيادة وتوفير نوع من الرقابة والتصدي للمشكلات المختلفة والعدالة في تكافؤ الفرص في كافة المجالات، وتذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق المساواة بين المواطنين جميعهم.

2- الأزمات الاجتماعية في الجزائر بعد 1989: دراسة في أزمة البطالة والسكن.

عرف سوق النفط العالمي سنة **1986** صدمة كبيرة بسبب انخفاض حاد في أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل الواحد الى **15** دولار بعدا ما كان قد وصل سعره الى

---

[6] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، ***مرجع سابق***، ص ص.22،21.

حوالي **30** دولار للبرميل الواحد.[7] أدت هذه الصدمة البترولية، والانخفاض الحاد في الأسعار الى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي انعكست على الظروف الاجتماعية التي سجلت تدهورا كبيرا هي الأخرى، بعد أن شهدت مرحلة ازدهار في ظل تدخل الدولة وسياساتها الاجتماعية وتوجهها الشعبوي، من خلال برامج الترقية الاجتماعية الخاصة بالصحة والتعليم والسكن وغيرها،[8] إلا أن هذا ما لم يدم طويلا فبمجرد انخفاض أسعار البترول ظهرت العديد من المشاكل الاجتماعية تطفو على سطح مثل ضعف القدرة الشرائية للمواطن، ارتفاع أسعار المواد الأولية، نتج عنه طوابير طويلة ومنتشرة في كل مدن البلاد من أجل الحصول على بعض المواد الضرورية، ناهيك عن أزمة السكن جراء الانفجار السكاني الذي عرفته الجزائر غداة الاستقلال، الذي صاحبه ضعف الخدمات الصحية المقدمة ضعف التعليم وانتشار الأمية حيث أن أكثر من ثلثي الأطفال لم يصلوا الى المرحلة الثانوية زد على ذلك الارتفاع الهائل لفئة الشباب والذي خلق أزمة بطالة لعدم قدرة المؤسسات على توفير مناصب الشغل لكل الشباب حيث بلغت 3,2 **%**، وهي أعلى نسبة أي بزيادة قدرها **800** ألف نسمة سنويا انعكس ذلك على مستوى المعيشة، وفي رأي الوزير الأول **"أحمد بن بيتور"** فان أسباب هذا التدهور راجع الى عدم التناسب بين النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي على الشغل والسكن والتعليم والصحة، مضيفا أن نسبة القوى النشيطة وصلت فيما بين **1985- 1993** الى **1980.000**، أما مناصب الشغل التي تم توفيرها فقد وصلت الى **800.000**.[9] وعليه فقد عاشت الجزائر أزمات اجتماعية عديدة أثرت على الحياة اليومية للأفراد وفي ما يلي سنتناول أهم الأزمات الاجتماعية في الجزائر والتي تعكس الواقع الاجتماعي الحقيقي في الجزائر ولقد أرتئينا تسليط الضوء على أزمة البطالة والسكن ، باعتبارهما أهم المشاكل القائمة في المجتمع وأكثرها تعقيدا.

---

[7] F. Yaici, Géopolitique du pétrole et du gaz : quel rôle pour l'Algérie **?**, ***revue d'économie et statistique appliquées***, n°06, Mai 2006, p.93.

[8] بوروني زكرياء، ***النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر-***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص. 175.

[9] Ahmed ben bitour, ***l'Algérie au troisième millénaire*** (Alger : Ed marimour, 1998), Pp. 86.87.

أولا: أزمة البطالة

وجد الاقتصاديون صعوبة في الوصول إلى مفهوم محدّد للبطالة، فمنهم من يرى بأنها ترتبط بوصف حالة المتعطلين عن العمل القادرين عليه، ويبحثون عليه، إلا أنهم لا يجدونه، والبعض الأخر يرى أنها تمثل ظاهرة اختلال سوق العمل وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل عند الأجر السائد في السوق، ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل و مستوى التوظيف الفعلي الذي يتمخض عنه عدم اشتغال جزء من قوة العمل بسبب القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي بينما ترى فئة أخرى أنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل.[10] أما الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، فيرى أن البطالة تعبر عن كل شخص يتراوح عمره ما بين 15 الى 64 سنة ولا يملك عمل، وذلك عند قيام الديوان بعملية الإحصاء، كما يجب أن يكون الشخص العاطل عن العمل في حالة بحث عن العمل، وقد قام بكل الإجراءات اللازمة لذلك مثل إيداع ملفات البحث عن العمل.[11] من خلال التعاريف السابقة نجد انه رغم اختلاف المبدأ الذي انطلق منه كل تعريف حول البطالة إلا أن النتيجة هي أن البطالة تعبر عن كل فرد لا يعمل أو لا يحوز على منصب عمل سواء بإرادته أو بغير إرادته، لكن ما يعاب على تعريف الديوان الوطني للإحصائيات انه ربط البطالة بالفترة التي يقوم فيها بالإحصاءات، فقط وهذا قد يقودنا الى مؤشرات غير دقيقة حول معدل البطالة.

والجزائر كأحد الدول التي عانت من مشكلة البطالة فقد انتشرت فيها أزمة البطالة بمؤشرات كبيرة ، حيث أعلنت الجهات الرسمية عن وجود **1,2** مليون شخص عاطل عن العمل بما يمثل **20%** من قوة العمل قدرت أوساط أخرى عدد العاطلين **بحوالي 1,5** الى **2** مليون شخص الى بحوالي **25%** الى **30%** فيما تزداد قوة العمل

---

[10] دحماني محمد ادريوش، ***إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013)، ص. 28.

[11] Office national des statistiques, ***l'emploi et le chômage,*** donnés statistiques, n°226, Algérie, 1995, p.8.

بمقدار **200**الف شخص كل عام ولا تستطيع الحكومة استيعاب كل تلك الطاقة.[12] وقد تضاعفت مشكلة البطالة وتفاقمت بشكل كبير وارتفعت بشكل واضح من **15%** سنة 1984 الى أن وصلت الى **24,5%**، عام 1989 أي ما يعادل **1,3** مليون عاطل عن العمل.[13] إذا مع حلول سنة 1985 شهدت نسب البطالة نموًا متزايدًا حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة وبالتالي تقلص الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص أعداد كبيرة من البطالين، كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة للتسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة.[14] والعاطلون عن العمل كما يوضحهم الشكل الأتي هم:

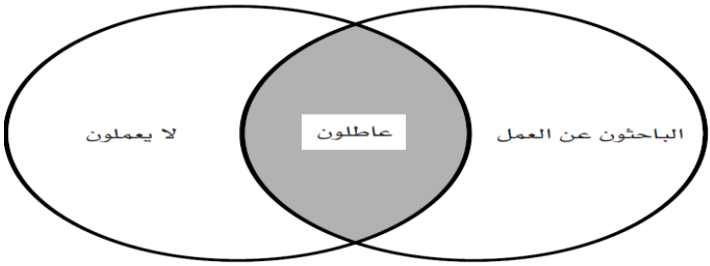

شكل يوضح فئة العاطلون عن العمل.

المصدر:

- شليل عبد اللطيف، بن عزة محمد، ***دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990/2010***، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول:_إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

تعتبر أزمة البطالة إحدى الأزمات الاجتماعية التي عانت منها الدولة الجزائرية، والتي أثرت سلبا على الحياة اليومية للفرد، ولقد ارتفعت نسبة البطالة في الجزائر بشكل

---

[12] ناجي عبد النور، النظام السياسي في الجزائر من الأحادية الى التعددية السياسية، (منشورات جامعة قالمة 5 ماي 1945، 2006)، ص. 68

[13] Abde louahab rezige.***op .cit***.p.104.

[14] بن طجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)، ***مجلة الباحث***، ع10،2012، ص.175.

محسوس منذ سنة 1984، ولقد تدخلت مجموعة من العوامل في تشكيل هذه الأزمة، ولقد كان الفرد احد العوامل أحيانا والدولة أحيانا أخرى، فقد كان للنمو الديمغرافي السريع سبب في تزايد نسبة العاطلين عن العمل وعد قدرة الدولة على استيعاب الأعداد الهائلة لطلبات العمل، كما كان لها يد في التسبب في البطالة مثل تسريح العمال في التسعينات من اجل التخفيف الأعباء المالية على الخزينة، بالإضافة الى سوء التسيير والأمراض البيروقراطية المختلفة التي زادت من حدة الأزمة وانتشارها، كل هذه الأسباب ساهمت في ارتفاع معدل البطالة من سنة الى أخرى، لكن السؤال المطروح هو كيف تعاملت الدولة الجزائرية مع هذه الأزمة؟

ثانيا: أزمة السكن

باعتبار أزمة السكن هي اختلال التوازن بين العرض والطلب قياسا بمعدل النمو الديمغرافي وحجم الأسرة، ويمكن إرجاع جذور الأزمة السكنية في الجزائر الى مرحلة الستينات من خلال ظهور الأحياء القصديرية في ضواحي المدن وعلى أطرافها مما شوه مظهرها، والشيء الذي زاد من صعوبة الوضع هو عدم توقف تيار الهجرة الريفية المتجهة نحو المدن هذا بطبيعة الحال أدى الى زيادة عدد سكان المدن بشكل مفزع، فضلا عن إهمال الدولة لهذا القطاع بالاعتماد على الرصيد الشاغر الذي تركه المستعمر والاهتمام بالقطاعات الأخرى وخاصة التصنيع على حساب هذا القطاع[15]، وعليه فقد أصبحت الجزائر تعيش على أزمة سكن خانقة لا تزال تتفاقم بشكل كبير ولا تزال تؤرق الحكومات المتعاقبة التي فشلت في إيجاد الحلول لها، حتى باتت ظاهرة معقدة تؤرق حكام الجزائر ومسؤوليها، وتشهد الجزائر تفاقم هذه الظاهرة سنويا، والى يومنا هذا لا يزال مشكل السكن مطروح ورغم أننا في العام 2016، إلا أن أحياء العاصمة والتي يفترض أن تكون من أحسن ما يكون من ناحية التهيئة فهي لا تزال تشهد عودة القصدير رغم المحاولات الكثيرة للحفاظ على فكرة العاصمة بلا قصدير إلا أن أزمة السكن حالت دون اكتمال ذلك.

---

[15] سهام وناسي، ***النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان –دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020-***، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، فرع علم الاجتماع والديمغرافيا، 2009)، ص.157.

ومن انعكاسات أزمة السكن الخانقة وبالإضافة الى ظاهرة القصدير برزت ظاهرة جديدة، تتمثل في الاستيلاء على الأقبية واستغلالها كمساكن وذلك بعد تهيئتها وتخصيصها بمدخل خاص ومن ثم تحويلها الى ملكية خاصة.[16]

وما يجب الإشارة إليه أن العجز في السكن هو من دون شك أحد العناصر التي كان لها دور رئيسي في تفجير الأزمة الاجتماعية في الجزائر والتي لا يمكن فصلها عن الجانب السياسي والأمني، فلقد ساعد الانفجار السكاني والنزوح الريفي الجماعي خلال سنوات العنف على احتدام أزمة السكن الأمر الذي استدعى تدخلا سريعا للدولة الجزائرية من أجل إرساء قواعد سياسية تحفيزية في الكراء والبناء وطمأنة المالكين فيما يتعلق بعقود الكراء من أجل تحفيزهم على تأجير سكناتهم، ومن ثم المساهمة في تقليص أزمة السكن، ومن شدة هذه الأزمة يمكن أن نلاحظ أن كثيرا من مطالب العمال المضربين سواء أتعلق الأمر بالمصانع الكبرى أو بقطاع التعليم العالي تتضمن قضية السكن ضمن أولويات انشغالاتهم الاجتماعية المشروعة التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها . ويشير علماء الاجتماع إلى دور أزمة السكن في الاحتقان الاجتماعي لاسيما لدى الشباب.[17] وتعود أزمة السكن في الجزائر الى عدة أسباب أهمها:

أ- النمو الديمغرافي:

يعتبر الانفجار السكاني الذي عرفته الجزائر غداة الاستقلال أهم الأسباب الجوهرية لخلق أزمة سكن، وكان تأثيره وخيما على الأزمة حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات ما بين التعداد الأول والأخير **(1966- 1998)**، من 12مليون الى 30 مليون بينما حظيرة السكن تضاعفت مرتين من **1908000** مسكن الى **4053493** مسكنا وبهذا بقيت كثافة السكان مرتفعة.

ب - النزوح الريفي:

---

[16] كريمة خلاص، الأحياء القصديرية تعود الى العاصمة ...من السماء، ***جريدة الشروق***، ع5294، الأربعاء 30 نوفمبر 2016، الموافق لـ30 صفر 1438، ص. 15.

[17] بن زنين نوري، السكن بالجزائر عامل للتنمية ومؤشر للسلم الاجتماعي، في الموقع:
http//:www.onef.edu.dz/infpe/2MFF/cours-pdf-emef/env.pdf.

بالإضافة الى النزوح الريفي الذي غزا المدن في ظل غياب الرقابة لعمليات النمو الحضري منذ الستينات دون إغفال الدور البارز الذي لعبه العامل الأمني "العشرية السوداء"، في الفرار الإجباري والنهائي لآلاف العائلات من القرى والأرياف صوب ضواحي المدن والتجمعات الحضرية، اعتماد على إمكانياتها الذاتية وبطريقة غير قانونية في إقامة بناءات فوضوية، وغير لائقة.[18]

أخذنا هذين السببين كأحد أهم الأسباب التي ساهمت في الزيادة من حدة أزمة السكن، ذلك أن لهذين السببين علاقة متبادلة وغير متكافئة مع التنمية الاجتماعية وعلى رأسها السكن ذلك انه يفترض زيادة الهياكل السكنية بمجرد زيادة تعداد السكان، لكن هذا ما لم يحدث في الجزائر لان الزيادة الديمغرافية الكبيرة أو بصيغة أدق الانفجار السكاني جعل الدولة غير قادرة على استيعاب هذا العدد الهائل من السكان مقارنة مع ما توفره من هياكل ما أدى الى عدم التحكم في هذه العلاقة المتبادلة التي أصبحت غير متكافئة، بالإضافة الى النزوح الريفي الذي يزيد من الضغط على المدن والذي يؤدي أحيانا الى توسع مجالات وحدود المدن.

3- السياسات الاجتماعية في الجزائر الموجهة لحل أزمة البطالة والسكن.

أولا: سياسة التشغيل ومكافحة البطالة.

عملت السلطات المعنية بمكافحة البطالة في الجزائر عبر مختلف السياسات والبرامج على وضع حد لتفاقم مشكلة البطالة، التي ما زالت في تزايد مستمر وأهمها برامج وكالات لدعم تشغيل الشباب، من بينها جهاز الإدماج المهني للشباب، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، القرض المصغّر، أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطال، وغيرها من البرامج، ولعل أهم هذه البرامج والسياسات التي جاءت في إطار مكافحة البطالة هي:

أ- برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP):

شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني في جوان 2008، والموجه للباحثين عن العمل لأول مرة سواء المؤهلين منهم وغير المؤهلين والذين دخلوا سوق العمل وتشمل عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)، الموجهة لفئة

---

[18] سهام وناسي، ***مرجع سابق***، ص ص. 160،161.

المتحصلين على شهادات جامعية، بالإضافة الى عقود الإدماج المهني (CIP)، وتخص طلبة التعليم المتوسط والمتحصلين على شهادات التكوين والتعليم المهنيين، وعقود التكوين والإدماج والموجهة للفئات غير المؤهلة (CFI)، ويتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)، والمديريات والولائية.

ب- التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG):

بالإضافة الى المنحة الجزافية للتضامن(AFS)، الموجهة للأشخاص عديمي الدخل والغير قادرين على العمل، والغير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى، تساهم الوكالة أيضا في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة وعدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، وهذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي والتنمية الجماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة**(IAIG).**[19]

ج- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUO. HIMO).

انشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الولي للإنشاء والتعمير سنة 1997، ويهدف هذا البرنامج الى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية، وما يميز هذه الأشغال بأنها لا تتطلب تأهيل عالي ولا معدات ضخمة.[20]

د- عقود ما قبل التشغيل (CPE):

جاء هذا البرنامج من اجل تصحيح السير السيئ والمتدهور للسوق العمل تم إنشاء جهاز موجه الى حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم402/98

---

[19] دحماني محمد ادريوش، ***مرجع سابق***، ص. 212.

[20] سليم عقون، ***قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر-***، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،2010)، ص.61.

المؤرخ في 1996/12/02، بالإضافة الى التعليمة رقم 08 الصادرة في 1998/06/29، المتعلقة بإجراءات تطبيق الجهاز في إطار عقود ما قبل التشغيل، ويهدف هذا الجهاز الى توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات والتكفل بأجورهم من الخزينة العمومية لأجل تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية ترفع من إمكانية إدماجهم في سوق العمل.[21]

هـ- الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب ESIL):

انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى سنة 1990، في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب فقد ظلت الى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي الشغل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوى التمويل المخصص في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب.[22]

و- البرامج التي يسيرها الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC):

نظرا لعمليات التسريح الجماعي للعمال الناجمة عن إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية فقد وضع المشرع الجزائري جهاز للتامين على البطالة والإحاطة على التقاعد المسبق، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 11/94 المؤرخ في 1994/05/26، المتعلق بإحداث نظام التامين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية والمرسوم التنفيذي رقم 09/94 المؤرخ في 1994/05/26 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية بالإضافة الى المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1994/05/06، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين على البطالة وقد شرع في تطبيق جهاز CNAC في أواخر سنة 1994.[23]

ي- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

---

[21] قندوز سناء، ***دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في ترقية الاستثمار الخاص الجزائري***، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، (جامعة الجزائر: معهد الحقوق والعلوم الادارية، 2005)، ص. 30.

[22] سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، ***مجلة الباحث***، ع11، 2012، ص. 79.

[23] قندوز سناء، ***مرجع سابق***، ص. 32.

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار(APSI)، كونها لم تصبوا الى الأهداف التي أنشأت لأجلها، تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها، ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، الى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه واليات عمله، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين المهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSE)، متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).

ر- القرض المصغر(ANGEM):

هي آلية جديدة أنشأت سنة 2004، لترقية الشغل الذاتي تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، وخاصة لدى فئة الإناث وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.[24] وفي مايلي شكل يلخص أهم الأجهزة والبرامج التي أنشأت لمكافحة ظاهرة البطالة.

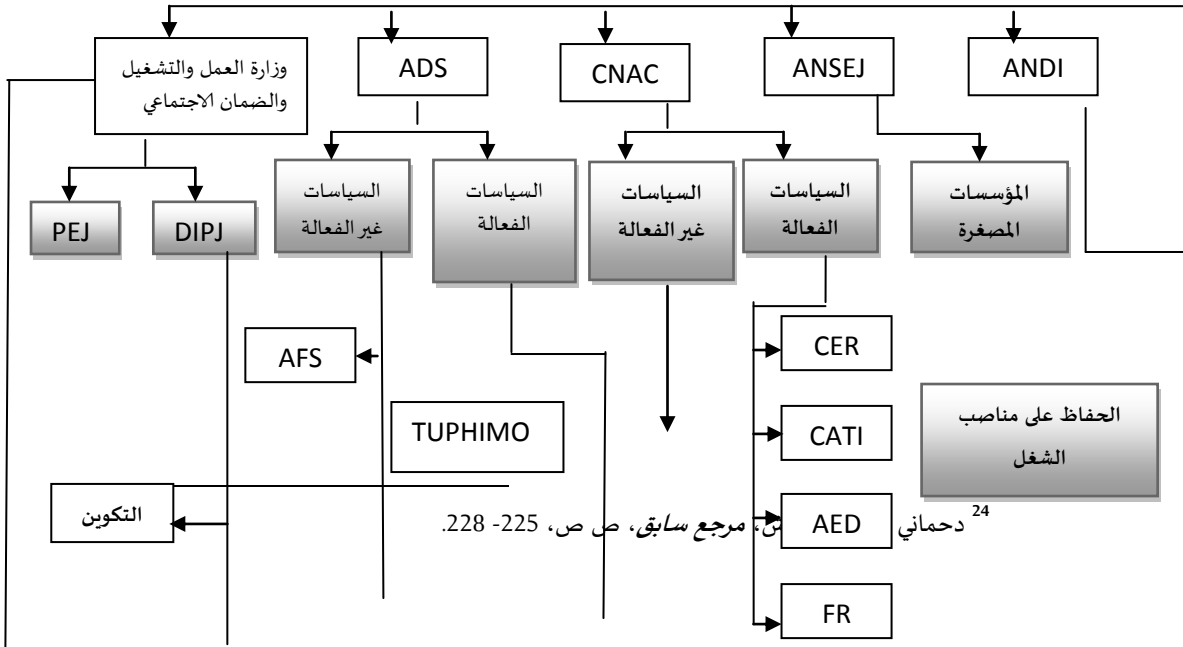

[24] دحماني ش: ***مرجع سابق***، ص ص، 225- 228.

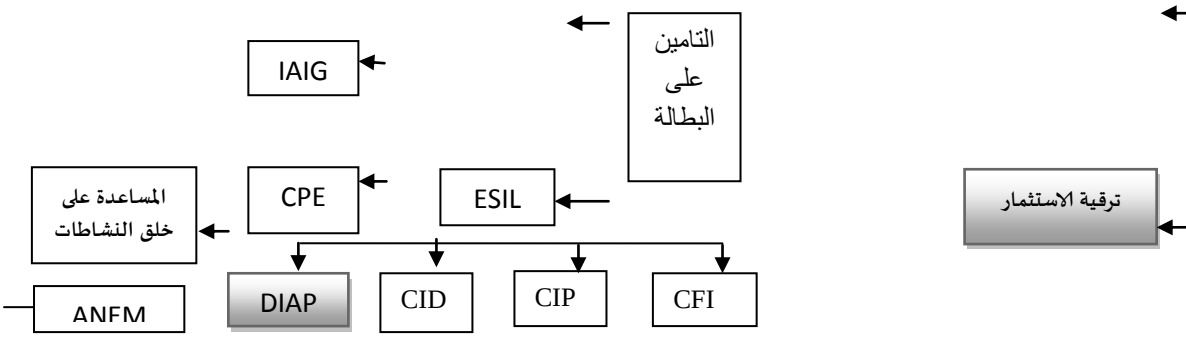

شكل يوضح الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة.

المصدر:

دحماني محمد ادريوش، ***إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية،(جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013)، ص. 219.

تعتبر هذه البرامج السابقة الذكر أهم السياسات التي قامت بها الحكومة الجزائرية، في ظل ارتفاع الكبير للبطالة، ورغم كل هذه السياسات إلا أن الحكومة لم تصل الى هدفها المرجو من هذه السياسات وهو القضاء على البطالة أو تخفيضها الى نسب دنيا، ولقد انتقلت أزمة البطالة تدريجيا إذ لم تعد تقتصر على الأشخاص غير المؤهلين بل امتدت لذوي الشهادات الجامعية، لاسيما وان الجامعة الجزائرية اليوم تخرج الآلاف من ذوي الشهادات سنويا، هذا ما صعب من عملية التحكم في هذه الظاهرة والقضاء عليها، فرغم كل السياسات السابقة الذكر لمحاربة أو لحل هذا المشكل إلا انه مازلت البطالة ظاهرة تؤرق السلطات المعنية الى يومنا هذا.

ثانيا: سياسة السكن

نظرا لازمة السكن الخانقة التي عرفتها الجزائر، والتي تزامنت مع النمو الديمغرافي الكبير عملت الجزائر على تبني سياسات سكنية ومخططات عمرانية تهدف الى التخلص من هذه الأزمة، أو محاولة الموازنة بين العرض والطلب المتزايد باستمرار على السكن وتتخذ الحكومة الجزائرية لذلك عدة أشكال للسكن في الجزائر. ولقد راعت الدولة من خلال هذه الأشكال السكنية كل طبقات المجتمع بما فيها أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة في المجتمع، حيث تمنحهم الدولة دعم الذي يمثل مجموعة من الإعانات موجهة لإتمام هذا السكن، والهدف الأساسي من هذه

التسهيلات هو الاستثمار في قطاع السكن،[25] ونظرا لأهميته فهي تخصص له سنويا ما يقارب 130 مليار دينار جزائري كدعم للسكن.[26]

أ- السكن الاجتماعي:

يخصص هذا النوع من السكن للفئات ذات الدخل الضعيف في المجتمع، وهو أحد أنواع السكنات التي تمولها الدولة وهو موجه للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب دخلهم الشهري، وهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة تنعدم فيها شروط النظافة والصحة، ويستفيد من هذه السكنات من يقل دخلهم شهريا عن 12000 دج، ولا يزيد عن الضعف أي 24000 دج.[27]

ب- السكن التساهمي:

هو صيغة بديلة للسكن التطوري، تعود هذه الصيغة في الأصل الى انجاز نواة سكنية بمساحة أرضية صغيرة للأسر متوسطة الدخل التي تتحمل تكاليف إتمام أشغال البناء، الى جانب الحصول على إعانة مالية تقدمها الجماعات المحلية،[28] وتسمى الإعانة للحصول على الملكية ويستهدف عرض السكن المدعوم، أساسا طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها الحصول على ملكية المسكن دون هذه الإعانة المقدمة من طرف الدولة، والإعانة يتكفل بها صندوق عمومي تم تأسيسه خصيصا لهذا الغرض يسمى الصندوق الوطني للسكن (CNL)، ويشارك في كل عمليات التدعيم المالي للسكن ويمكن الإشارة إلى أن الإعانة تعطى دون تعويض، إذ هي هبات مالية تساهم بها الدولة بغرض القضاء على أزمة

---

[25] Séminaire sur la politique du logement en Algérie ***: Rapport de synthèse***, Boumerdes, 21et 22 décembre, 2002,p .27.

[26] Séminaire sur la politique du logement en Algérie ***: L'analyse des blocages de l'offre de logement en Algérie***, ministère de l'habitat et de l'urbanisme, banque mondiale, Alger Boumerdes, 21et 22 décembre, 2002,p .18.

[27] بن زنين نوري، ***مرجع سابق.***

[28] لمياء بولجمر، ***السكن الاجتماعي التساهمي في ولاية قسنطينة –دعم للطبقة المتوسطة وتفعيل للترقية العقارية-***، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية،(جامعة منتوري قسنطينة: كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، 2006)، ص. 14.

السكن، ويستفيد من خدمات الصندوق وإعاناته ذوي الدخل القار وينقسمون إلى ثلاثة فئات:

الفئة الأولى: تستفيد من إعانة مالية تقدر بـ400.000 دج وهو ما يعادل 6500 دولار وتقتصر على من يفوق دخلهم الشهري أكثر 5.2 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الفئة الثانية : تستفيد من إعانة تقدر بـ 350.000 دج ما يعادل 5600دولار تقدم لمن يفوق دخلهم أكثر من 4 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الفئة الثالثة: تستفيد من إعانة تقدر بـ 300.000 دج ما يعادل 4900 دولار تقدم لمن يفوق دخلهم أكثر من 5 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.[29]

ج- سكن البيع عن طريق الإيجار:

هي إحدى الطرق المعتمدة في السكن بالجزائر، تعرف دعما من طرف الدولة، يتمثل في دعم مالي مخصص لعمليات البناء، حيث يتم من خلالها احتساب ثمن كراء السكن كثمن بيع بالتقسيط حيث عند بلوغ المستأجر للقيمة المالية للسكن التي سددها لمدة سنوات يتم التنازل له من قبل الدولة وفق دفتر شروط موقع بين الدولة صاحبة السكن والمواطن المستأجر. تلقى هذه الصيغة إقبالا كبيرا في الجزائر نظرا لسهولة التسديد على المدى الطويل والتي يفوق الـ25 سنة وهو ما يلقى إغراء الموطنين ذوي الدخل الضعيف على اعتبار أنه يتماشى وظروفهم الاقتصادية والمعيشية .

د- السكن الريفي:

برامج السكن الريفي هي إحدى السياسات التي اعتمدتها الدولة في مجال القضاء على أزمة السكن، وهذا البرامج موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين المزاولين لنشاط أو المقيمين في وسط ريفي، ويودون بناء سكن جديد،[30] ويأتي مشروع السكن الريفي بعد عملية النزوح الريفي التي شهدتها البلاد جراء الأزمة الأمنية، إذ أدى غياب الأمن وشعور الآلاف من العائلات بأنها مهددة في أرواحها إلى خلق وضع من الفوضى تمثل في ظهور بناءات الصفيح على مشارف المدن وبروز تجمعات سكنية انعدمت فيها أدنى ضروريات الحياة، وقد أدى ذلك كله إلى خلق وضع اجتماعي مزري زاد من

---

[29] بن زنين نوري، ***مرجع سابق.***

[30] السكن الريفي، في الموقع: ***http :www.cnl.gov.dz /ar/aides-part-ar/habit-rural-ar***

المتاعب اجتماعية والصحية للسكان، وفي بعض الأحيان تسبب في تداعيات أمنية حيث خلقت هذه التجمعات السكنية الفوضوية وضعيات استحال التحكم فيها أمنيا بسبب انتشار الجريمة بشتى أنواعها نظرا لتراكمات عدة حيث كانت طبيعة السكن الهش ملاذ آمنا لمروجي المخدرات، وقد عجلت هذه الأوضاع إلى دفع السلطات العمومية بالتفكير جليا في خلق مشروع السكن الريفي، هذا البرنامج السكني ازدواجي التسيير، إذ تشرف عليه وزارتا الفلاحة والسكن والعمران اللتان تعملان على إعطاء الأولوية لسكان الأرياف لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي أين توفر لهم كل ضروريات الحياة خاصة التغطية الصحية والصرف الصحي والماء والكهرباء إضافة إلى المرافق الاجتماعية الترفيهية المتنوعة وفضلا عن ذلك يوفر لهم الأمن بمنح حصة لأفراد القوات النظامية المختلفة ممن يرغبون في السكن بالريف والمنحدرين عادة من أوساط ريفية.[31] ويتم دفع الإعانة الخاصة بالسكن الريفي على شطرين :

الشطر الأول: 60 % من الإعانة تحرر بعد تقديم رخصة البناء وستستعمل لإنجاز القاعدة والأشغال الكبرى.

الشطر الثاني: 40 % من الإعانة تحرر بعد معاينة انتهاء الأشغال الكبرى.

ويتم دفع مبلغ الإعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن وفقا لمدى تقدم الأشغال المصرح به عن طريق محضر أشغال تعده مديرية السكن.[32]

فسياسة السكن الريفي هي إحدى السياسات التي جاءت لهدف القضاء على أزمة السكن، ولسياسة السكن الريفي بعد أخر الى جانب القضاء على أزمة السكن، ويتمثل في كونه يندرج ضمن إطار سياسة التنمية الريفية ويهدف لتنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان المحليين والحد من النزوح للمدن، الذي نتج عنه عدة مظاهر شوهت المظهر العام للمدينة أين ظهرت البيوت القصديرية، والسكنات الهشة والتوسع الحضري الغير منظم وعليه فان سياسة السكن الريفي تعمل على تشجيع سكان الأرياف على إنجاز سكنات لائقة في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي، أما عن سياسة السكن بصفة عامة فقد كان اهتمام الجزائر بعملية القضاء

---

[31] بن زنين نوري، ***مرجع سابق.***

[32] وزارة السكن والعمران والمدينة، السكن الريفي، في الموقع: **http //www.mhuv.gov.dz.**

على مشكل السكن حاضر في كل البرامج والمخططات، حيث كانت تخصص حصص مالية ضخمة لبرامج السكن، في كل مخطط، وعليه فقد عرفت برامج السكن في الجزائر تقدما من حيث تلبية الطلب المتزايد على السكن، حيث خصصت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005- 2009)، غلاف مالي قدر بـ: 1550مليار دينار، وعليه فقد تعهدت الدولة من خلال هذا البرنامج بتسليم مليون مسكن جديد خلال الخمس (05) سنوات القادمة التي تلي انطلاق البرنامج، أما البرنامج الخماسي (2010- 2014)، فقد وضع ضمن البرنامج مليوني (02) وحدة سكنية وبالإضافة الى تغطية الحاجة من السكن فقد كان الهدف الأخر هو تحسين المحيط العمراني ووضع حد للفوضى من بناءات قصديرية وشغل الأقبية، والسكنات الهشة التي شوهت المدينة.

حظي قطاع السكن ونظرا للطلب المتزايد عليه باهتمام واسع لدى السلطات المعنية فحيث أصبح الاهتمام بالسكن وتطويره، يحظى بأهمية كبيرة ، حيث تعدى مجرد بناء سكن بل الاهتمام بكل ما له علاقة بالرفاهية للمواطن وتعتبر المدينة الجديدة **سيدي عبد الله**، والتي تشمل على 1067 وحدة سكنية بالعاصمة من أرقى المدن السكنية وهي مدينة ذكية بامتياز حيث تتميز بمختلف المرافق الضرورية للمواطن من انترنيت مرافق للترفيه، نقل ومدارس وكل وسائل الترفيه في العطلة الأسبوعية من نوادي للفروسية ومدن العاب بمقاييس عالمية، ولقد جاء هذا تماشيا مع التطور الذي عرفه العالم في بناء المدن الجديدة، ويعتبر يوم 17 ديسمبر 2016 أول يوم لتسليم السكن في المدينة الجديدة وهي بصيغة.

خاتمة.

من خلال ما سبق نجد أن الأزمات الاجتماعية والظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري، كأزمة السكن والبطالة، جعلت من السلطات المعنية أو الحكومة بصفتها المسؤول الأول تتحرك من خلال سياسات مختلفة من اجل مكافحة هذه الأزمات والتخلص منها أو على الأقل التقليص من حدتها، ولقد لحظنا من خلال هذه الدراسة كمية البرامج والانجازات والمبالغ المالية الموجهة ضمن سياسات مختلفة للقضاء على أزمتي السكن والبطالة،وذلك من خلال عروض العمل المختلفة، بالإضافة الى مختلف الصيغ السكنية المختلفة، والتي تتناسب مع معظم إن لم نقل

جميع فئات المجتمع، والمتوفرة في المناطق المختلفة من الوطن سواء المناطق الحضرية والمدن أو الريف على حد سواء.

كما خلصنا من خلال هذه الدراسة أن نسبة النمو أو بطريق اصح الانفجار السكاني ساهم كثيرا في زيادة وتفاقم أثار هذه المشاكل لاسيما أزمة السكن والبطالة فزيادة عدد السكان بطريقة سريعة جعل من الصعب التحكم أو التغلب على مشكل البطالة والسكن فرغم كل الإجراءات والبرامج السكنية وبرامج التشغيل ومكافحة البطالة إلا أن هذين المشكلين مزال يؤرق السلطات المعنية، وعليها ببذل مجهودات أكبر من أجل الحد من هتين الأزمتين كالقيام بتحديد النسل، وتشجيع الاستثمار الوطني ودعم المشاريع الصغيرة، والتي تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في توفير مناصب الشغل والتقليص من نسبة البطالة.